

الثالث عشر :-

الخاتمة

يؤدي تحديث وإعادة الهيكلة الإدارية إلى التخلص من القيود التي تعيق انطلاق قوى الإنتاج، وتبني الأساليب المتطورة التي تكفل ترشيد اتخاذ القرارات، وحسن الاستفادة من الموارد الإنتاجية المتاحة، مما يؤدي إلى إحداث تغيير حقيقي وجذري في التنظيمات والتشريعات والأنشطة، على نحو يكفل القضاء على كل مظاهر ضعف الأداء والتسيب الإداري، ويحقق إطلاق الطاقات وزيادة الإنتاج والعطاء، وتحسين مستوى الخدمات وتوجيه موارد الدولة إلى أفضل الاستخدامات وأكثرها إنتاجية .

ونظراً لأن الجهاز الإداري في أي دولة يمثل العصب الرئيسي والسياسي الأساسي لها، فإن عملية إصلاحه وتقويم خدماته وتطوير نشاطاته تصبح أمراً ملحاً، بل وربما واجباً، ففي ظل المستجدات الإدارية والاقتصادية، تبرز أهمية إزالة تداخل المهام والتخلص من ازدواجية الأدوار بين الأجهزة الحكومية، وكذلك حاجة الجهاز الإداري للدولة إلى التبسيط، وإزالة كل أشكال التعقيد والتداخل والتشابك، التي تعوق العمل وترفع تكلفة الأداء، ومن ثم تتسبب في ضياع الوقت والجهد والمال، دونما إنتاج حقيقي فاعل وملمس، ويتطلب ذلك :

١) إعادة النظر فى الهيكل التنظيمى للجهاز الإدارى للدولة.

٢) إعادة توزيع العاملين بالجهاز الإدارى للدولة على القطاعات المختلفة، بما يناسب ظروف العمل بها ويتناسب مع مؤهلاتهم وخبراتهم بناءً على الاحتياج الفعلى لهذه القطاعات .

٣) ربط قطاعات الدولة المختلفة بشبكة اتصالات حديثة تمكنها من التواصل وتبادل المعلومات والبيانات والتنسيق والتعاون، فيما بينها بما يحقق الأهداف والسياسات العامة للدولة.

٤) تعديل النظام المحاسبى الحكومى المتبع، بما يتفق مع تحقيق الأغراض المرجوة من موازنات البرامج والأداء، حيث يتم تقسيم محاسبى يتفق مع وحدات الأداء المتفق عليها، وهذا يحتاج إلى مجموعة من التقارير الداخلية؛ ليتمكن قياس مدى ما تم تنفيذه من البرامج، مقارنةً بالخطط الموضوعة.